دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المواطنة العالمية وآفاقها المستقبلية فى الوطن العربى
المصدر:	مجلة الطفولة والتنمية
المؤلف الرئيسي:	الجيزاوى، داليا
المجلد/العدد:	مج8, ع29
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الناشر:	المجلس العربى للطفولة والتنمية
الصفحات:	157 - 165
رقم MD:	834255
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المواطنة، الديمقراطية، المواطنة العالمية، قيم المواطنة العالمية، التربية على المواطنة العالمية، الطفل العربى
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/834255

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المواطنة العالمية وآفاقها المستقبلية في الوطن العربي

د. داليا الجيزاوي*

مقدمة:

على الرغم من أن مفهوم المواطنة في الدول العربية قد اكتسب عبر تطوره العديد من الخصائص والمبادئ التي تنظر إلى المواطنة بمفهومها التقليدي والذي ارتكز على النظر إلى المواطنة على أنها مفهوم قانوني يمتلك فيه المواطن الحقوق القانونية : المدنية والسياسية، إلى جانب تمتعه بالحقوق الفردية، وغيرها من الحقوق والمبادئ التي تصب في المفهوم التقليدي للمواطنة والتي تطورت فيما بعد للربط ما بين المواطنة والديمقراطية، فإن التغييرات والتطورات المعاصرة قد فرضت مراجعة ذلك المفهوم والبحث عن مفهوم معاصر قادر على التعامل مع هذه التغييرات والتطورات.

ومن ثم جاء مفهوم المواطنة العالمية ليشمل التربية على الديمقراطية والتعددية والالتزام الجماعي، وقبول الاختلافات الثقافية ومعالجة المشكلات ضمن منظور عالمي، والتي تهدف إلى خدمة المجتمعات الإنسانية كافة وليس الأفراد فحسب، ذلك أن استناد التربية على المواطنة العالمية إلى حقوق الإنسان يسمح بفتح النقاش حول البعد العالمي لهذه التربية، وحتى يتحقق هذا بشكله الصحيح لابد أن تشترك المؤسسات العربية عبر برامجها ومناهجها وسياساتها في تدعيم قيم المواطنة العالمية لدى طلابها، كقيمة السلام العالمي والحوار مع الآخر والتسامح معه، وهذه هي القيم العالمية التي يناقشها هذا المقال.

أولاً: آفاق مفهوم المواطنة العالمية وعلاقته بالانتماء في الوطن العربي

مما لا شك فيه أن التغيير في أنماط السلوك الإنساني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيير في القيم التي تعتبر من أهم محددات تشكيله، وهذا التغيير يعد مطلباً أساسيّاً لبناء الدولة المعاصرة

* باحثة – مصر.

والمرتكزة على قيم الحداثة وأهمها : قيم المواطنة وحقوق الإنسان ، وهذه القيم تشكل المدخل الرئيس لإعادة بناء المجتمع وتوجيهه نحو غاياته المنشودة في الحرية والعدالة والمساواة والتسامح والتنمية. لذا تلعب تنشئة المواطنة على المستوى القومي دوراً حاسماً في تكوين الإنسان/ المواطن الواعي الممارس لحقوقه وواجباته في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، كما تتمثل في العمل المبرمج من أجل أن تنمي لديه باستمرار ومنذ مراحله الأولى تلك القدرات والطاقات التي تؤهله مستقبلاً لحماية خصوصياته وهويته وممارسة حقوقه وأداء واجباته بكل وعي ومسئولية حتى يتأهل للتواصل الإيجابي مع محيطه.

وهناك نوعان من المؤشرات اللازمة لقياس المواطنة على المستوى المجتمعي:

أ. قياس التعليم والتدريب على المواطنة الفاعلة، والذي يشمل النتائج بشكل عام على مستوى المجتمع.

ب. الخبرات والمعلومات تجاه تعلم المواطنة الفاعلة والنتائج على الصعيد الفردي.

وتترابط الأبعاد المختلفة لمؤشرات المواطنة الفاعلة ومؤشرات التعليم والتدريب على المواطنة الفاعلة مع بعضها من خلال المعلومات التي تقدمها باستمرار إلى عملية التعليم تحت مسمى "الخبرات والمعلومات".

وقد أكّد العديد من الدراسات أن قيم المواطنة والديمقراطية هي جوهر القيم الإجتماعية بالنسبة إلى أي مجتمع يريد تحقيق هويته ورفاهيته. ويأتي في مقدمة القيم الاجتماعية التي تعمل على تثبيتها وترسخها "المواطنة"، قيم الإحساس بالهوية والإعتزاز بها والتضحية من أجلها مع الانفتاح في الوقت نفسه على الثقافات الأخرى والتفاعل معها على المستوى العالمي في جو من الانسجام والموضوعية والتسامح والحوار المبني على احترام ومحبة الآخر، وهو ما يؤكد على أهمية المواطنة العالمية باعتباره بعداً متطوراً للمفهوم القومي.

ولأن "**المواطنة العالمية**" هي انعكاس للشعور بالانتماء إلى مجتمع أوسع يتخطى الحدود الوطنية، وهو ذلك الشعور الذي يُبرز القاسم المشترك بين البشر ويتغذى من أوجه الترابط بين المستويين القومي والعالمي، فإن تحقيق ذلك يتطلب تغيير وتطوير طريقة التفكير والسلوك المجتمعي لبناء عالم يتسم بالمزيد من العدل والسلام ومقومات البقاء[1]، وضمان هذا استمرارية للسلام على النحو المرجو الذي لا يقتصر على الأمن وعدم التعرض للعنف، وإنما بدعم متطلبات التغيير وتقويمه من خلال التعليم، وهو ما دعت إليه اليونسكو في ميثاقها التأسيسي الذي نصَّ على أنه: "لما كانت الحروب تولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"[2].

ولأن العالم اليوم أبعد ما يكون عن الثبات والاستقرار والرخاء والعدالة والإيمان بالمستقبل ونتيجة للعولمة وما تبعها من بناء نظام اقتصادي جديد يعتمد على سيطرة الشركات متعددة الجنسيات، وعلى المضاربات غير الآمنة، والتي أدت إلى زعزعة اليقين بالرخاء والعدالة، بل قادت العالم إلى أزمات اقتصادية حادة مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدت إلى انتكاسات حادة وزادت من معدلات البطالة، وأضعفت الثقة بين المواطنين وحكوماتهم التي أصيب بعضها بعجز عن بث الطمأنينة الاقتصادية، فقد كان من الطبيعي أن تتأثر البلدان العربية بهذه الأحداث، فالعالم كله يتفاعل اليوم ويتأثر بالأحداث نتيجة الترابط الاقتصادي والتكنولوجي بين دوله وشعوبه وهو ما أدى إلى تحول العلاقة ما بين الفرد والسلطة من علاقة قائمة على التبعية والرعاية، إلى علاقة قائمة على المواطنة والمشاركة، وهو ما يحتاج إلى كثير من النضال والمسئولية من جانب المواطن العربي وكثير من التفهم من قبل السلطة لإحداث التحولات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية اليوم والتي تحتم بناء مجتمعات تقوم على المواطنة والمشاركة في صنع القرار الوطني، كما يحتاج إلى تربية تسهم في بناء الوعي بمعنى المواطنة المسئولة وحقوق المواطنين وواجباتهم وبالمشاركة ومهارتها وقيمها وبالدولة ومؤسساتها.

وتحدد النقاط التالية الأبعاد المفهومية الرئيسة التالية المتعلقة بالتعليم من أجل المواطنة العالمية والتي ينطوي عليها أيضاً التعليم من أجل التنمية المستدامة بهدف القياس ومن أجل وضع غايات تعليمية وأهداف ونتائج تعلمية وفقاً لما أعلنته اليونسكو، وبناء على ما أجمع عليه الخبراء من جميع أقطار العالم[٣]:

١- المهارات المعرفية:

حيث يكتسب المتعلمون المعرفة وملكتي الفهم والتفكير النقدي فيما يخص القضايا العالمية وترابط/ تكافل البلدان والشعوب المختلفة.

٢- المهارات الاجتماعية العاطفية:

حيث يشعر المتعلمون بالانتماء إلى إنسانية مشتركة يتبادلون فيها القيم ويتقاسمون المسئوليات ويتمتعون بالحقوق، ويظهر المتعلمون تعاطفاً وتضامناً مع الآخرين ويحترمون الاختلافات والتنوع.

٣- المهارات السلوكية:

يتصرّف المتعلمون بطريقة فعالة ومسئولة في السياقات المحلية والوطنية والعالمية من أجل بناء عالم يتسم بالمزيد من السلام ومقومات البقاء.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إنه إذا كانت عملية التنشئة الهادفة هي عملية تعليم وتعلم وتربية فلابد أن تراعي درجة النمو المرحلة العمرية للفئة المتعلمة، وخصوصاً إذا كان مصطلح المواطنة ببعديْها القومي أو العالمي مجرداً وغير ملموس، فمن خلال مؤسسة التنشئة الأولى وهى الأسرة لابد أن يكون التعلم من خلال النموذج الأبوي الإيجابي وإكسابه المواطنة بوصفه سلوك ممارسة الانتماء إلى الأسرة، والحوار وإبداء الرأي، وتقبل الآخر، والاستقلال الذاتي، واحترام حقوق الآخرين، والوعى بحدود الحرية.

وتأتى مؤسسة التنشئة الثانية وهى المدرسة لتأصيل المواطنة فى تنشئة الطفل من خلال الأنشطة التى تحاكى البيئة المادية والاجتماعية للطفل، كما تحاكى أساليب المعيشة، والتي تنمى المواطنة بحسبانه سلوكاً ممارساً ومعيشاً لدى الطفل؛ مما يسهم في بناء الإنسان السوى الذى يتمتع بالتوازن النفسي، الذى يكون سبباً في تمتعه بصحة نفسية جيدة.

ويصدمنا واقع التنشئة العربية وفقاً لما كشفت عنه الممارسة في العديد من الدول العربية، فتشير تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدول العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تعيد بناء المواطنة بمفهومها المعاصر؛ حيث تؤثر أساليب الحماية الزائدة على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف خصوصاً في ظل ما يتعرض له العديد من الدول العربية من الحروب وعدم الاستقرار السياسي بها ، وهو ما يتضح من خلال النقاط التالية[٤]:

- **أولاً:** لا يزال مفهوم المواطنة داخل المناهج المدرسية بعيداً عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم، وتتيح لهم معرفة الدولة وأنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها، فالمضامين الموجودة في المناهج الحالية تركز على جوانب تاريخية وجغرافية فقط، يتم تلقينها للطلبة؛ الأمر الذي لا يساعد على تكوين شعور حقيقي بالمواطنة التي تدفع إلى المشاركة وتعمق الإنتماء، وتعطي فرصاً لصقل هذه المهارات وممارستها في الحياة المدرسية.
- **ثانياً:** لا تزال التربية من أجل المواطنة تهدف إلى بناء شعور وطني رمزي قائم على ترديد بعض الأغاني الوطنية، بدلاً من أن تركز على الدستور والفضائل الأخلاقية والقيم المدنية، وحقوق الإنسان والمواطنة، وحرية التعبير وتنمية فهم الآخر وإدراك أوجه التكافل فيما بين البشر وغيرها من الجوانب التي تعرف بها الدولة المدنية التي تقوم على مبدأ المواطنة.
- **ثالثاً:** لا تعتبر المواطنة اليوم هدفاً أساسيّاً للأنظمة التربوية، بل هي مجرد مادة دراسية

كالدراسات الاجتماعية أو التربية الوطنية التي لا تقدم للطلبة إلا المعرفة النظرية التي تتضمن حقائق تاريخية وجغرافية لا تساعدهم على تنمية مشاعر الانتماء من خلال القيام بأنشطة داخل المدرسة وخارجها لخدمة المجتمع ولتعميق مفهوم المشاركة والإنتاج بدلاً من الاتكالية والاستهلاك.

ثانياً: أهمية المشاركة لتحقيق المواطنة ببعديها القومي والعالمي من خلال التنشئة

- من المعروف أن مشاركة الطفل في صناعة القرارات الخاصة هي الضمان لحمايته وأن المشاركة تعني بالضرورة الحماية (أ.د. أحمد زايد ، ٢٠١١). وفي ضوء هذه القاعدة، فإن المدرسة التي تسعى إلى التعليم الديمقراطي بالقيم الإنسانية ، تعمل على دعم مبدأ الحوار والمناقشة الذي يؤدي بالضرورة إلى إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن آرائهم والمشاركة الحقيقية في اقتراح الأنشطة التي يقومون بها ، والعمل على إطلاق طاقات الإبداع والابتكار بين الأطفال[٥].
- من الضروري تهيئة الطفل منذ الصغر على مبدأ المشاركة (اجتماعية – سياسية...) من خلال نقل المعارف المتعلقة بحقوقه وواجباته التي يجب القيام بها، وتزويد الأطفال بالمهارات اللازمة لفهم الحقوق والواجبات وفهم حقوق الآخرين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١. المشاركة في تقويم من يخرج على النظام بالطرق المشروعة، فمن الضروري أن يعمل نظام التعليم على تزويد الطالب وتدريبه على أساليب تناسبه، وتلائم البيئة الجامعية والمدرسية، وتساعد على تنفيره من مخالفة سلوك المواطنة.
٢. المشاركة في تطبيق النظام، بحيث يُرشَّد الطالب إلى أهمية القيام بسلوك المواطنة، وأهمية المسئولية الفردية، وضرورة أن يبدأ بنفسه قبل الآخرين، كما يمكن تزويد الطالب بالأساليب التي يمكن أن يتخذها عند رؤية من يخالف النظام ، بحيث يشعر الطالب بأن أي مخالفة للنظام في أي مكان ولو كانت صغيرة هي خروج على الجماعة ولو بشكل يسير، وأن هذا الخروج قد يهدد النظام على المدى البعيد حال التساهل فيه.

وتأسيساً على كل ما سبق، يُمكن للمؤسسات العربية الإسهام في تنمية قيم المواطنة العالمية لدى الطفل العربي[٦] من خلال:

- التحلي بعاطفة قوية نحو قيم السلام والحوار والتسامح، وتجسيدها من خلال ممارستها والتشجيع عليها في المراحل التعليمية المختلفة.
- المشاركة بفاعلية في الندوات والمحاضرات التي تدعو إليها وتنظمها المدارس والجامعات والمؤسسات العامة والخاصة التي تتناول قضايا التربية على قيم المواطنة العالمية، والتي من شأنها نشر قيم السلام والحوار والتسامح وحقوق الإنسان، إلى جانب المشاركة في مختلف الندوات والمؤتمرات والفعاليات المتصلة بهذه القيم.
- المشاركة في إعداد وتنظيم وإدارة دورات تثقيفية وتدريبية للكوادر والشباب الجامعي، لحثهم على المساهمة في نشر وتعزيز ثقافة المواطنة العالمية في فضاء المؤسسة الجامعية.
- المشاركة في التخطيط لبرامج التوجيه الديني والقيمي والخلقي في المدارس والجامعات، والإسهام في توضيح وترسيخ الجانب التطبيقي لقيم السلام والحوار والتسامح والقيم الأخلاقية والإنسانية في حياة الفرد والمجتمع.
- الإسهام في توفير المناخ التربوي والتعليمي وتنشئة طلبة المدارس والجامعات على قيم المواطنة العالمية (مفهوماً وممارسة) باعتماد الحوار مع الطلبة حول القيم الإنسانية العليا، والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توجه سلوك عامة الناس وخاصتهم في المجتمع.
- تدريب الطلبة على التلقائية وروح الجرأة الأدبية والمبادرة في تقديم الرأي وتبريره والدفاع عنه، وكذلك قبول الاختلاف في الرأي والاتجاه، والتسامح بشأن هذا الاختلاف، واحترام الرأي الآخر وتقديره، ودعم آداب الحوار واحترام كرامة الإنسان، ونبذ العنف والكراهية والتعصب، والتأكيد على أهمية التعاون والمشاركة والإيثار، وتبصيرهم بمشروعية الاختلاف وقيمته وحيويته لتجديد الفكر ووضوح الرؤية والوصول إلى الحقيقة.
- توفير مناخ من الحرية والأمن بعيداً عن التهديد والاستهانة والاستخفاف، والذي ينطلق من احترام الطلبة والثقة بقدراتهم وإمكاناتهم، وتشجيعهم وتحفيزهم في مناخ من المحبة والتسامح، فالمحبة الإيجابية والانفتاح والعدالة والمساواة والديمقراطية والمرونة التي ينتهجها عضو هيئة التدريس، يكون لها بالغ الأثر على تكوين الطلبة القيمي والخلقي؛ وبالتالي على تعديل سلوكهم واتجاهاتهم إزاء الجامعة والأساتذة وزملائهم الطلاب والمجتمع بشكل عام.
- رفع كفاءة نظم التنشئة العربية في تحقيق أهداف تنشئة المواطنة والتأكيد على نظم

الحماية الاجتماعية الفاعلة؛ حيث إنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته الدول العربية في إنجاز الأهداف الإنمائية المرتبطة بالتعليم والمساواة بين الجنسين، إضافة إلى توفير الإنفاق الذي يعادل إنفاق كثير من دول العالم على التعليم، فمازال ترتيب الدول العربية في نتائج الاختبارات العالمية على الطلاب بشكل عام أقل من المستوى العالمي. كما أن النظم التعليمية العربية لم تتمكن من توسيع قدرات الشباب أو أن تزيد من فرص المشاركة على النحو المطلوب، بالإضافة إلى أن معدلات التسرب والرسوب تبين عدم فعالية هذه النظم؛ بسبب غياب سياسات الحماية الاجتماعية والاقتصادية؛ مما أدى إلى تفاوتات كبيرة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين الريف والحضر داخل الدولة الواحدة، وبين كل دولة وأخرى. ويسبق ذلك ما ظهر جلياً في بلاد الربيع العربي حيث جاءت الاحتجاجات الشعبية مطالبة بالعيش والكرامة والعدالة الاجتماعية.

- التأكيد على قضايا العدل الاجتماعي؛ حيث إن فشل إرساء سياسات حماية اجتماعية تصوغ مواطنة للجميع لتحقيق الأبعاد الثلاثة: الديمقراطية والحرية والمساواة بين الناس، وكذلك فشل البيئات التمكينية العربية في تنمية القدرات البشرية بين الشباب، هو ما يؤكد على ضرورة النظر في قضية العدل الاجتماعي من منظور شامل يتضمن أبعاده الثلاثة التي تتمثل في السياسيات الاجتماعية، والمواطنة، وتنمية القدرات. لذلك فإن التنشئة والمواطنة في الوطن العربي تتطلب تعزيز شعور الطفل بالانتماء إلى مجتمعه وقيمه وبيئته وثقافته، وتجعله يدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات وتشجعه على المشاركة المجتمعية الفاعلة واحترام الثقافات الأخرى والرأي الآخر.
- وأخيراً، تحقيق مشروعات عربية مشتركة لتعلّم كيفية تسوية النزاعات – في ظل احترام التعددية والتفاهم والسلام والتنوع الثقافي.

مما تقدم نخلص إلى أن هذه المهمة المنهجية تتطلب من المؤسسات التعليمية العربية تحمل مسئوليات كبيرة في ميدان التربية على قيم المواطنة العالمية، بعد أن أصبحنا اليوم نتحدث عن مواطنة عابرة للقارات، وعن مواطن عالمي، وعن عالم يزداد طابعه العالمي يوماً بعد يوم، وهذا يعني أن هناك رهانات جديدة تُطرح على الأنساق التربوية العربية التي لم تعد مهامها تقتصر على تنشئة الأجيال وفق متطلبات مواطنة محدودة بالإطار الوطني، بل إن المواطنة الإيجابية تقتضي التفتح على المواطنة العالمية؛ باعتبارها ثقافة جديدة تهدف إلى ترسيخ تربية دولية قائمة على قبول الاختلاف والحوار والتعايش السلمي ونبذ العنف والتطرف.

ثالثاً: مجموعة المبادئ والقيم الديموقراطية التي تشكل مصفوفة حقوق الإنسان لتدعيم قيم المواطنة العالمية للطفل العربي:

١. **الحرية**: وتشمل حرية التعبير والرأي والمعتقد والاتصال والاجتماع، والاختلاف واحترام الرأي الآخر، والإبداع، واختيار نوع التعليم، والتفكير أو الفكر، والانتقال والتنقل.

٢. **المساواة**: وتشمل عدم التمييز على أساس الجنس واللون والدين والعرق أو اللغة والعشيرة أو المركز الاجتماعي والاقتصادي والمنطقة الجغرافية، والمساواة بين الجميع أمام القانون وفي المرافق العامة.

٣. **العدالة**: وتشمل العدالة في تطبيق الأنظمة والتعليمات، وفي توزيع الموارد التعليمية، وتوفير الفرص التعليمية وقبول التعليم، وفي توزيع الكفاءات العلمية وتوفير البنية التحتية للتعليم.

٤. **الكرامة وحقوق الإنسان**: وتشمل الحق في التعليم المدرسي، وفي التربية المستدامة وفي الكرامة الجسدية، وفي المسكن وكرامة العيش، وفي التمتع بجنسية واسم، وفي الظروف الصحية الجيدة، وفي التنمية الشخصية، وفي بيئة سليمة ونظيفة، وحماية الأطفال من الاستغلال والأذى، والحق في الحفاظ على الهوية الثقافية واحترام الخصوصية الفردية، وعدم التدخل في شئون الآخرين، والاعتزاز بالذات الإنسانية، والتمسك بحقوق الإنسان .

٥. **التضامن والتسامح الإنساني**: ويشمل رفض العنف ونبذ الحرب وتقبل الاختلاف والتنوع اللغوي والديني والعرقي، ومناهضة العنصرية، والتضامن مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وحل النزاعات بالطرق السلمية الإرادية واحترام الثقافات الإنسانية المختلفة، والتعاون أثناء الظروف الاستثنائية وتقديم المساعدة، والاهتمام بالبيئة والمصادر الطبيعية.

المراجع العربية:

١- محمد فاعور ومروان المعشر(٢٠١١)، التربية من أجل المواطنة في العالم العربي: مفتاح المستقبل، أوراق كارنيغي، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

٢- علي ليلة وآخرون (٢٠١٠)، التغير الاجتماعي والثقافي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٣- د. محمد سكران(٢٠٠٧)،التربية والمواطنة في عالم متغير ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

٤- شفيق المصري . المواطنة في ضوابطها الدستورية . مجلة التسامح . العدد ٢٠ . خريف ٢٠٠٧ السنة الخامسة - عمان ص ٥٢.
٥- محمد عثمان الخشب . تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي . مجلة التسامح . العدد ٢٠ خريف ٢٠٠٧ السنة الخامسة ص ٤٦.
٦- شبل بدران (٢٠٠٦)، ديمقراطية جديدة تؤكد مفهوم المواطنة، مجلة الهلال ، القاهرة.
٧- مصطفى قاسم(٢٠٠٦)، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
٨- أحمد يوسف (٢٠٠٢)، مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة. مجلة عالم التربية. رابطة التربية الحديثة، العدد (٨).
٩- إيمانويل كانط: جواب عن سؤال: ما الانوار ؟ ترجمة: رشيد بو طيب. مجلة عيون. العدد ١٢ السنة السادسة ٢٠٠١م المانيا ص ٣.

المراجع الأجنبية

1) UNESCO. 2014. Global Citizenship Education. Preparing Learners for the Challenges of the 21st Century. Paris, UNESCO.
2) Wintersteiner, W. 2013. Global Citizenship Education. Grobbauer, H. (ed), Global Learning in Austria. Potential and Perspective. Aktion & Reflexion, Vol 10, pp.18-29.
3) Aaberg, R. 2013. Carnegie's Muhammad Faour discusses democracy education in the Arab world. Council for a Community of Democracies
4) Niens, U. and Reilly, J. 2012. Education for global citizenship in a divided society? Young people's views and experiences. Comparative Education, Vol. 48, No. 1, pp. 103-118.
5) Quaynor, L. 2012. Citizenship education in post-conflict contexts: A review of the literature. Education Citizenship and Social Justice, Vol. 7, No. 1, pp. 33-57.
6) Parekh, V., & Biekart, K. (2009). Linking, learning, and leaving: Dutch experiments promoting global citizen action. In P. Hoebink (Ed.), The Netherlands Yearbook on International Cooperation